وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

اتفاق وقف إطلاق النار في غزة

ملامح الانتصـــار الفلسـطيني،
ومكائد "الشيطان" الأمريكي بين السـطور!

أنـس القاضي

اتفاق وقف إطلاق النار في غـــزة

ملامح الانتصار الفلسطيني،
ومكائد "الشيطان" الأمريكي بين السطور!

أنس القاضـــي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

ينايـــــر 2025م - رجب 1446هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة
هاتف 01-563333
البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com
الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتـــــويات

مقدمة:.....4

اتفاق وقف إطلاق النار ومراحله.....6

الفخاخ في الجانب الأمني.....7

انتصار المقاومة الفلسطينية.....9

حكومة نتنياهو تقبل الاتفاق مرغمة 11

القوى "الإسرائيلية" الرافضة للاتفاق.....14

تداعيات الاتفاق على حكومة "نتنياهو".....15

ختاماً:.....16

مقـدمـة:

ظهـرت أولى الأخبـار عـن وقـف إطـلاق النـار بغـزة، عندمـا أعلـن رئيـس الـوزراء القطـري - إلى جانـب الرئيسـين الأميركيـين "ترامـب" و"بايدن" - عـن التوصل إلى اتفاق في الدوحـة، ودخل الاتفاق حيّـز التنفيـذ في التاسـع عـشر مـن ينايـر الجـاري 2025م، بعـد يومـين مـن موافقة مجلـس الوزراء "الإسرائيـلي" عـلى الاتفـاق، وعقـب انقسـام سـياسي في الأوسـاط الصهيونيـة بـين اليمـين الصهيـوني الدينـي، واليمـين الصهيـوني السـياسي، وهـو انقسـام لازال يتعمّق.

جـاء اتفـاق وقـف إطـلاق النـار بعـد 15 شـهراً مـن الحـرب العدوانيـة عـلى غـزة التـي تعرضـت للإبـادة الجماعيـة وسـوّيت دُورهـا بـالأرض، واتسـم الاتفـاق بترقـب محـلي ودولي واسـع، فقـد سـبق للحكومـة الصهيونيـة أن أحبطـت مثـل هذا الاتفـاق ثلاث مرات سـابقة على الأقل، والاتفـاق في المقام الأول مكسـب إنسـاني لسـكان غزة.

في القـراءة الأولى للاتفـاق نسـتطيع القول إن المقاومة الفلسـطينية هي المنتصرة، فسـيخرج العدو مـن محـور صـلاح الديـن ومعبر رفـح، ومحور "نتساريم". وحتى اليـوم لازال الوجود المسـلح لمختلف فصائـل المقاومـة قائماً ويتـم تجنيد مقاتلين وصناعة أسـلحة.

وعـلى المسـتوى الاجتماعـي فقـد فشـل الاحتـلال في تهجير أبنـاء غزة إلى سـيناء كـما كان يُخطط، إفشـال مسـاعي العـدو الـذي دمـر كامـل غـزة يُعـد نـصراً بالنسـبة لقـوات مقاومـة شـعبية، فهـو بهذا المعنـى يُعـد نـصراً، برغـم التضحيـات الفادحـة والخسـائر الكبـيرة، فالخسـائر والتضحيـات لا تعنـي الهزيمـة والشـعوب التـي خاضـت حـروب التحـرر الوطنيـة كالشـعبين الجزائـري والفيتنامـي قدمت التضحيات الجسـام.

إن توقـف الحـرب حتـى الآن بهـذا الاتفـاق يُعد مكسـباً للشـعب الفلسـطيني، لكن نـصَ الاتفاقية لا قيمـة لـه إن لم يُنفـذ، والنـص ذاته مع ذلك يتسـم بالغمـوض، ولم يتطرق لقضايا حساسـة، ما يجعله مفخخـاً وقابـلاً للخـرق من قبـل العدو الصهيـوني في أي لحظة.

ولـكي يكـون الاتفـاق عملـي، فهو يتطلـب وجود آليـات لضمان وصول المسـاعدات الإنسـانية بشـكل دائـم، وترتيبـات حـول الأمـن والنظـام العـام في غـزة، وجـداول مزمّنة واضحة للانسـحاب العسـكري "الإسرائيـلي"، ومـن الطـرف الـذي سـيوزع المسـاعدات، وكذلـك قضايـا إعادة الإعـمار، ورفـع الحصار "الإسرائيـلي" عـن غـزة القائم منـذ 17 عاماً، والتمهيد لحل فلسـطيني يحدد مسـتقبل الحكم في غزة.

ورغم أن الاتفاق يحدد دولة قطر ودولة مصر والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ضامنة للاتفاق، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية منحازة للكيان الصهيوني تاريخياً وراهناً، ومن المشكوك فيه إن كانت إدارة ترامب ستدفع الكيان إلى الوفاء بالتزاماته في المرحلة الأولى، فكيف بالمرحلتين في الثانية والثالثة.

وفي الوقت ذاته، يضع هذا الاتفاق حكومة نتنياهو المتطرفة في موقف حرج داخلياً وخارجياً، فاستمرار الانقسامات داخل حكومة نتنياهو بسبب الاتفاق -والتي تتعمق كل يوم- قد يؤدي إلى تفككها والدعوة إلى انتخابات مبكرة والاطاحة به.

اتفاق وقف إطلاق النار ومراحله

في الخامس عشر من شهر يناير الجاري 2025م أُعلن عن التوصل إلى اتفاق برعاية مصرية قطرية أمريكية، تضمن تنفيذ هدنة شاملة ومراحل تبادل أسرى. بعدها بأيام صادقت الحكومة "الإسرائيلية" على الاتفاق بأغلبية 24 وزيراً مقابل معارضة 8، أبرزهم وزير المالية الصهيوني سموتريتش ووزير ما يُسمّى بالأمن القومي الصهيوني إيتمار بن غفير، اللذين لوّحا حينها بالاستقالة احتجاجاً، وكان من المقرر أن تصادق الحكومة "الإسرائيلية" في وقت سابق على الاتفاق إلا إن الخلافات داخل الحكومة الصهيونية أعاقت ذلك.

الاتفاق المصادق عليه، هو ذاته التي قبلته المقاومة الفلسطينية في مايو الماضي 2024م، وهو ما يعكس ثبات موقفها السياسي.

في خطوطه العريضة ينقسم الاتفاق إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى (24 يوما):

- تعليق الأعمال العسكرية بين الطرفين.
- تبادل الأسرى: 33 أسيراً "إسرائيلياً" (نساء وأطفال وكبار السن أو المرضى) مقابل 2000 أسير فلسطيني.
- انسحاب تدريجي للجيش "الإسرائيلي" من معظم أجزاء غزة.
- حرية حركة الفلسطينيين النازحين للعودة إلى الشمال.
- دخول 600 شاحنة مساعدات يومياً إلى غزة.
- إعادة تشغيل معبر رفح مع مصر بإدارة فلسطينية وإشراف دولي.
- انسحاب جيش الاحتلال من ممر فيلادلفيا خلال أسبوع من إطلاق سراح آخر رهينة (مع خلاف حول إلزامية الانسحاب).
- استمرار وجود جيش الاحتلال في منطقة عازلة على طول حدود غزة مع "إسرائيل" (700-1100 متر عرضاً).

المرحلة الثانية:

- **بدء المفاوضات في اليوم السادس عشر من المرحلة الأولى.**
- **إطلاق سراح الأسرى الذكور المتبقين والمزيد من الأسرى الفلسطينيين.**
- **انسحاب كامل لقوات الاحتلال "الإسرائيلية" من غزة.**

المرحلة الثالثة:

- **إعادة حماس جثث الأسرى الذين قُتلوا.**
- **بدء إعادة إعمار غزة بإشراف مصر وقطر والأمم المتحدة.**

الفخاخ في الجانب الأمني

تتسم الصفقة بالغموض الشديد فيما يتصل بالبُعد الأمني، وربما يكون هناك ملاحق أمنية لم تُعلن، فقد تم الحديث في الاتفاقية عن الجانب الإنساني مع إغفال الجانب الأمني المرتبط به، ومن ذلك إغفال تسمية المعابر والممرات التي ستظل مفتوحة، وكذلك إغفال الحديث عن إجراءات التفتيش للمساعدات الداخلة إلى قطاع غزة، فحتى الآن غير واضح من الطرف الذي سيقوم بذلك، وكذلك الجانب الأمني وسط القطاع وفيما يتعلق بعودة النازحين داخل القطاع، وأهم شيء هو الانسحاب "الإسرائيلي" من غزة.

كان يُفترض أن يتم يوم الأحد (26 يناير 2025م) السماح للفلسطينيين بالعبور من جنوب القطاع إلى شماله، من محور نتساريم المُستحدث والذي يقسم القطاع إلى نصفين، وقد تجمع الفلسطينيون الذين يريدون العودة وأطلق عليهم العدو الصهيوني النار ومنعهم من العبور، وهو ما اعتبرته حركة حماس خرقاً للاتفاق، فيما زعم الكيان إن حماس من خرقت الاتفاق، وكان مكتب نتنياهو قال يوم السبت(25 يناير 2025م) إن "إسرائيل" لن تسمح بعودة النازحين الفلسطينيين إلى شمال قطاع غزة، حتى يتم ترتيب الإفراج عن المحتجزة "أربيل يهود"، فيما هذه الفتاة لم تكن ضمن الصفقة.

هذا التعقيد – الذي قد يتم تجاوزه خلال الأيام المقبلة أو قد يتطور- هو نموذج ومثال واقعي لما يتهدد الاتفاق من عراقيل، خصوصاً لغموضه في حل المعضلة الأمنية.

في هذا السياق الأمني تتحدث التسريبات عن ثلاث شركات أمنية خاصة أمريكيتان ومصرية

سوف تضع نقاط تفتيش في غزة، وكان موقع "أكسيوس" الأمريكي قال إن الجانب الأمني ستتولاه ثلاث شركات خاصة تم تعيينها من قبل الولايات المتحدة ومصر وقطر بموافقة "إسرائيل" وحماس.

وحسب التسريبات فإن إحدى الشركات الأمريكية التي تشكل جزءا من المشروع هي Safe Reach Solutions (SRS) وهي شركة تخطيط استراتيجي ولوجستي، قامت بصياغة الخطة التشغيلية لنقطة التفتيش.

الشركة الثانية هي UG Solutions - وهي شركة أمنية أمريكية خاصة تدير حراسا مسلحين في جميع أنحاء العالم. بعض الحراس أمريكيون خدموا في القوات الخاصة العسكرية الأمريكية والبعض الآخر لديهم جنسيات أجنبية مختلفة.

الشركة الثالثة هي شركة أمنية مصرية، تمت الموافقة عليها من قبل جهاز المخابرات المصري وستقوم أيضا بنشر حراس أمن في غزة، وفقاً لتسريبات الموقع الأمريكي[1].

وبموجب شروط الاتفاق التي تتطلب عمليات تفتيش غير "إسرائيلية" ، فإن الشركات الأمنية (المقاولين) ليس لديهم تفويض هجومي، ولا مهمة عسكرية ولا القدرة على احتجاز المقاتلين.

إلا أن الأمريكي على الدوام يقدم خدماته للصهيوني، إذ قال مسؤولون من الشركات الأمريكية إنهم سيضعون قوات إضافية في مكان قريب في حالة حدوث مشاكل، وأكدوا أن الجيش "الإسرائيلي" لن يشارك في مهمتهم، ولكنه لن يكون بعيدا، و"إذا تراجعت حماس عن هذه الصفقة أو غيرت هدفها، فسندعم إسرائيل في القيام بما يجب عليها القيام به".

بحسب الجزيرة نت، قال ستيف ويتكوف، المبعوث الخاص للرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط، إن بلاده ستكون "جزءاً من فريق تفتيش في ممر نتساريم وممر فيلادلفيا"، وأضاف "هذا هو المكان الذي يوجد فيه مشرفون خارجيون للتأكد من أن الناس آمنون، وأن الأشخاص الذين يدخلون ليسوا مسلحين. ولا أحد لديه دوافع سيئة".

ويمتد ممر نتساريم من الشرق إلى الغرب ويفصل جنوب ووسط غزة عن شمالها، وهو المكان الذي سيجري فيه المقاولون الأميركيون عمليات تفتيش للمركبات، أما ممر فيلادلفيا (محور صلاح الدين) فيمتد على طول الحدود بين مصر وغزة، ولا يزال مسؤولو الاتحاد الأوروبي في مفاوضات بشأن مهمة مراقبة على طوله بقيادة فرنسا وإسبانيا وإيطاليا[2].

1) روسيا اليوم، "تقرير: شركة أمن مصرية خاصة ستشارك في إنشاء نقاط التفتيش بغزة"، (26 يناير 2025م)
2) الجزيرة نت، "واشنطن بوست: شركات أمنية أميركية خاصة تتولى عمليات التفتيش داخل غزة ،(25 يناير 2025م)

يـرى محلـلي مجموعـة الأزمـات الدوليـة أن المشـكلة الأكـبر التـي تواجـه الاتفاق هـي أن الجانبين لا يملـكان نفـس الدافـع للحفـاظ عليـه. الفلسـطينيون في غـزة لديهـم حاجـة وجودية لوقـف طويل الأمـد للحـرب. وتسـعى حـماس إلى الحصـول عـلى الوقت للتعـافي. ولكن مـن وجهة نظـر "إسرائيل" ــ باسـتثناء الرهائـن وأسرهـم ــ فـإن المخاطـر مختلفـة. فـما زالـت حكومـة نتنياهـو ملتزمـة بإبعاد حـماس عـن السـلطة -في حـين ترفـض في الوقت نفسـه إعادة السـلطة الفلسـطينية إلى غزة-. وتشـير المنـاورات العسـكرية "الإسرائيليـة" عـلى مـدار الحـرب، وخاصـة إخلاء وتدمـير الشـمال ورصف ممر نتسـاريم الـذي يقسـم القطاع إلى نصفـين، إلى أن "إسرائيـل" بعيدة كل البعد عن التخـلي عن إمكانية احتـلال أجـزاء مـن غـزة عـلى الأقل. كـما يضغط أعضـاء الائتـلاف اليمينـي المتطرف لمواصلـة الحرب مـن أجـل إعـادة بنـاء المسـتوطنات "الإسرائيليـة" في غزة وإفـراغ أجزاء مـن القطاع من الفلسـطينيين بشكل دائم[3].

انتصار المقاومة الفلسطينية

رغـم التضحيـات البشريـة والماديـة الكبـيرة، فإن هـذا الاتفاق يُعدّ انتصـاراً للمقاومة الفلسـطينية. فقـد اسـتطاعت فـرض شروطها، وإثبات صمودها، وتعزيز تلاحم الشـعب الفلسـطيني معها، مع تغيير الصـورة الدوليـة لـ"إسرائيـل" كدولـة احتلال معزولة سياسـياً وأخلاقياً. هذه المعركة ليسـت النهاية في الـصراع مـع المحتـل، بـل خطـوة اسـتراتيجية تؤكـد قـدرة الفلسـطينيين عـلى الصمـود والمقاومة، مما يعـزز الأمـل في تحقيق التحـرر الوطني.

الصمـود أمـام آلـة الحـرب "الإسرائيليـة"، كان عنـوان معركـة طوفـان الأقصى، وشـاهد على النصر الفلسـطيني -المرحـلي-، فرغـم اسـتخدام الاحتـلال "الإسرائيـلي" لسياسـة التدمـير الشـامل والإبـادة الجماعيـة، وصمـود سـكان غـزة في مواجهـة واحدة من أشـد الحملات العسـكرية، لم ينجـح الاحتلال في كـسر إرادة الشـعب الفلسـطيني. ورغـم توغلـه الـبري الشـامل، عجـز عـن تصفيـة البنيـة التحتيـة العسـكرية للمقاومـة أو القضـاء عـلى قيادتها.

هـدف الاحتـلال الرئيسـي كان تفكيـك حـماس ونـزع سـلاحها، لكنـه لم ينجـح في ذلـك. بـل على العكـس، أظهـرت المقاومة قـدرة متطورة على إدارة المعركـة وفرض توازن رعـب بالصواريخ والطائرات المسـيّرة التـي ضربت العمـق "الإسرائيلي".

3) Crisis Group، “Understanding the Israel-Hamas Truce”، (21 January 2025)

كما فشلت "إسرائيل" في تحجيم دعم الفلسطينيين لحركات المقاومة، وهو ما زاد من قوة حضورها داخلياً وخارجياً.

استطاعت المقاومة الفلسطينية فرض شروطها وتحرير أسراها- حتى كتابة هذا التقرير-، فصفقة تبادل الأسرى، تُعد الصفقة التي تضمنت إطلاق سراح 2000 أسير فلسطيني مقابل 33 أسير "إسرائيلي"، من النساء والأطفال وكبار السن، سابقة في تاريخ الصراع.

المقاومة الفلسطينية فرضت شروطها بوضوح، بينما اضطر الاحتلال إلى التراجع وقبول المطالب، مما يعكس إخفاقه في استخدام الرهائن كورقة ضغط.

هذه الصفقة تعزز مكانة المقاومة المسلحة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة حماس والجهاد الاسلامي والجبهتين الشعبية والديمقراطية، كلاعب رئيسي في معادلة الصراع، مما يثبت قدرتها على تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية رغم الفارق الهائل في الإمكانات.

أظهرت معركة طوفان الأقصى، تلاحم الشعب مع المقاومة، ففي ظل التضحيات اليومية التي قدمها الشعب الفلسطيني في غزة، أكدت هذه المعركة على العلاقة الوثيقة بين الشعب ومقاومته.

أظهرت المعركة تراجعاً في مصداقية السلطة الفلسطينية-بقيادة محمود عباس وحركة فتح- التي تراهن على المفاوضات، لصالح تصاعد الدعم للمقاومة كخيار وحيد لتحقيق الأهداف الوطنية.

خلال العدوان، تجددت القناعة بأن المقاومة المسلحة تمثل الخيار الأنجع لمواجهة الاحتلال، مقارنة بمحاولات التسوية السياسية التي فشلت على مدى عقود.هذا التلاحم الشعبي زاد من قدرة المقاومة على الصمود ومنحها القوة السياسية في أي مفاوضات مستقبلية، وقد ثبّتت المعركة لدى الشعب الفلسطيني وجمهور المقاومة في المنطقة والعالم شرعية سلاح المقاومة الفلسطينية وجدواه.

خلال العدوان، شهد العالم موجة تضامن واسعة مع الشعب الفلسطيني، تجلت في المظاهرات التي عمت العواصم العالمية، خاصة في أوروبا وأمريكا اللاتينية. الدعم الشعبي الدولي كان واضحاً، حيث تزايد الضغط على الحكومات لمحاسبة الاحتلال على جرائمه.

وفي مقابل الدعم العالمي للحق الفلسطيني، فُرضت عزلة سياسية متزايدة على الكيان الصهيوني، بسبب حرب الإبادة التي مارسها طوال 15 شهراً من الحرب في غزة، وبات الاحتلال "الإسرائيلي" ملاحقاً بجرائم حرب، مع زيادة الدعوات لمحاسبة القادة "الإسرائيليين" أمام المحاكم

الدولية، خاصة في الدول ذات الحكومات التحررية في أمريكا اللاتينية.

كما أدانت قرارات برلمانات ومجالس حقوق الإنسان الدولية الجرائم "الإسرائيلية"، وهذا يدل على نجاح المقاومة في إيصال صوت القضية الفلسطينية.

من الناحية العسكرية، فقد هُزم جيش نظامي حديث ومتطور يملك أحدث الأسلحة أمام مقاومة شعبية تدافع عن أرضها، فرغم الفارق الكبير في التسليح والعتاد، استطاعت المقاومة الشعبية أن تكبّد الجيش "الإسرائيلي" خسائر كبيرة بشرياً ومادياً، وأن تفرض عليه حالة من الاستنزاف، وعجز عن الوصول للأسرى.

الاعتماد على تكتيكات حرب العصابات، الأنفاق، وتطوير الصواريخ والمسيرات، أظهر أن المقاومة طرف وازن قادر على فرض معادلة جديدة في الصراع في مواجهة الجيش "الإسرائيلي" المدعوم من مخازن السلاح الغربية وأجهزة الاستخبارات الغربية.

حكومة "نتنياهو" تقبل الاتفاق مرغمة

كانت الولايات المتحدة تدرك أن استمرار الحرب في غزة يضرّ بمصالحها الإقليمية والدولية، خصوصاً مع تصاعد الانتقادات الدولية للجرائم "الإسرائيلية"، واضطراب الوضع الأمني في المنطقة، ومع مجيء إدارة أمريكية جديدة بسياسة مغايرة-إنما ليست نقيضة- للإدارة الأولى، دفعت هذه الأمور واشنطن للضغط على "نتنياهو" لقبول الاتفاق، بعد أن كان قد عطّله ثلاث مرات على الأقل سابقاً.

المبعوث الأمريكي إلى المنقطة "ستيف ويتكوف" لعب دوراً محورياً في دفع نتنياهو نحو قبول الاتفاق، حيث قدّمت الإدارة الأمريكية وعوداً كبيرة للكيان مقابل الموافقة، منها:

- حماية نتنياهو من الملاحقة الدولية، بما في ذلك تعطيل أي جهود في المحكمة الجنائية الدولية تتعلق بجرائم الحرب في غزة.
- التطبيع مع السعودية، بالترويج بأن تطبيع العلاقات مع السعودية يمكن أن يتحقق، عقب وقف الحرب في غزة.
- دعم الكيان عسكرياً في مواجهة إيران، بشرط تحقيق الاستقرار أولاً في غزة.

هذه التنازلات الأمريكية كانت ثمناً لإقناع "نتنياهو" بقبول الاتفاق، وهي عروض لم يكن

"نتنياهو" قادر على رفضها، مع حاجته الميدانية لوقف الحرب التي استنزفته عسكرياً واستنزفت الكيان اقتصادياً، وكانت ثقلاً على المجتمع الاستيطاني الذي بات يُفكر بالهجرة المضادة.

الخسائر البشرية والعسكرية:

تكبد الاحتلال "الإسرائيلي" خسائر غير مسبوقة في معركة "طوفان الأقصى"، حيث قُتل المئات من الجنود "الإسرائيليين" ودُمّرت المئات من الدبابات والمدرعات على يد المقاومة الفلسطينية باستخدام صواريخ موجهة ومتفجرات مصنوعة محلياً.

نجحت المقاومة الفلسطينية في تحقيق اختراقات نوعية في جبهات القتال، والاشتباك المباشر مع العدو والاجهاز على جنوده، مما دفع الجيش "الإسرائيلي" إلى التراجع عن العديد من المواقع الاستراتيجية في غزة.

الضغوط الاقتصادية:

تسببت الحرب في أزمات اقتصادية خانقة، بما في ذلك انهيار السياحة وتراجع الاستثمارات، وتكبيد الاقتصاد "الإسرائيلي" مليارات الدولارات بسبب تعطيل الأنشطة التجارية والصناعي، **وكان للإسناد اليمني دوراً مؤثراً في الإضرار بالاقتصاد الصهيوني بتعطيل ميناء أم الرشراش "إيلات"، وبالحصار البحري المفروض على الكيان. بالإضافة إلى الإغلاق شبه الكامل للمجال الجوي "الإسرائيلي" بسبب تهديدات صواريخ المقاومة كل ذلك أثّر بشدة على الحركة التجارية والاقتصادية.**

ورغم سخاء الدعم الغربي مالياً وتسليحياً، فلم يكن كافياً لتغطية الكلفة الباهظة للحرب، وللاحتياجات الجديدة من الذخيرة والجنود، خصوصاً مع دخول جيش الاحتلال في حرب جنوب لبنان ضد حزب الله استنزفته على مستوى الأفراد والآليات، مما زاد من العبء على الحكومة "الإسرائيلية".

انقسامات داخل الحكومة "الإسرائيلية":

واجه نتنياهو معارضة متزايدة من وزراء في حكومته، خصوصاً من الأجنحة الأكثر تشدداً،

الذين اعتبروا أن استمرار الحرب يضع "إسرائيل" في وضع أكثر ضعفاً وصرحوا بإخفاقه في الحرب، كما تزايدت الانقسامات بين القيادة العسكرية والسياسية، مع انتقادات من كبار الضباط لتكتيكات نتنياهو التي أدت إلى ارتفاع الكلفة البشرية والمادية دون تحقيق أهداف ملموسة.

سخط المستوطنين المتزايد:

مع استمرار الحرب، ازدادت الاحتجاجات داخل الكيان، خاصة من عوائل الجنود الذين قتلوا أو أُسروا في المعركة. عوائل الأسرى "الإسرائيليين" ضغطت بشكل كبير على حكومة نتنياهو، مطالبة بإنهاء الحرب وضمان عودة أبنائهم، وانضم إلى نشاط هذه العوائل مختلف القوى المعارضة لحكومة "نتنياهو" من "اليمين" الصهيوني إلى "اليسار" الصهيوني. فباتت المظاهرات ضد "نتنياهو" وسياساته شبه يومية، مما وضعه في موقف سياسي هش للغاية.

فشل تحقيق أهداف الاحتلال التوسعية

رغم التوغل العسكري "الإسرائيلي" في غزة، لم يتمكن الاحتلال من نزع سلاح المقاومة أو تقليص قدراتها القتالية، بل أظهرت المعركة تطوراً نوعياً في تكتيكات المقاومة، بما في ذلك الطائرات المسيّرة والصواريخ بعيدة المدى، وتحدثت التقارير الأمريكية والصهيونية الأخيرة قبل أيام من الاتفاق، عن تعويض المقاومة مقاتليها بالتجنيد وإعادة التصنيع العسكري بما في ذلك الصاروخي.

لم تفلح سياسة نتنياهو في تهجير أبناء غزة إلى سيناء، إذ صمد الشعب الفلسطيني وأثبت رفضه لهذه المحاولات رغم الظروف الإنسانية الصعبة. وبدلاً من إضعاف حماس، خرجت المقاومة أكثر قوة، حيث نجحت في فرض شروطها في الاتفاق، ما عزز من شرعيتها الشعبية والسياسية.

وفي المجمل، اضطر نتنياهو لقبول الاتفاق نتيجة الضغوط المتعددة التي واجهتها حكومته على المستويات المحلية والاقليمية والدولية وفشله في تحقيق الأهداف المرجوة من حرب الإبادة، ففي حين أن الخسائر العسكرية والاقتصادية أثبتت عجز الاحتلال عن تحقيق أهدافه. فإن الأزمة السياسية الداخلية والانقسامات العميقة زادت من تعقيد الموقف، مما أجبر القيادة "الإسرائيلية" على إنهاء الحرب، مع عروض عدوانية أمريكية.

القوى "الإسرائيلية" الرافضة للاتفاق

ما أن أعلن مكتب نتنياهو عن التوصل إلى اتفاق، حتى بدأ الانقسام السياسي في المعسكر الصهيوني، وتعكس هذه القوى حالة الانقسام السياسي والاجتماعي العميقة داخل المجتمع الاستيطاني، حيث ينبع رفض هذه القوى من مزيج من الطموحات التوسعية، وحسابات القاعدة الشعبية وأنصارها من المتطرفين، والرغبة في الحفاظ على الهيمنة العسكرية والسياسية وعدم تقديم أي تنازلات أو اعتراف بوجود مسلح فلسطيني تُعقد معه اتفاقيات.

ومع ذلك، فإن قبول "نتنياهو" للاتفاق عكس ضعف هذه القوى أمام الضغوط الدولية والمحلية وأمام الحاجة الفعلية للكيان إلى وقف إطلاق النار، مع عجزه عن تحقيق النصر العسكري المرجوّ، ودخوله مع "معركة طوفان الأقصى" إلى حرب استنزاف طويلة الأمد في غزة والضفة ومن جبهات الإسناد، بناءً على ذلك مضى نتنياهو في الاتفاق مرغماً، مما عمّق التصدعات في المشهد السياسي الصهيوني، واحتدم الخلاف داخل اليمين الصهيوني ذاته بين التيار الديني والتيار السياسي.

يشكل الاتفاق اختباراً كبيراً لحكومة "نتنياهو" المتطرفة، التي تواجه أزمة داخلية غير مسبوقة بسبب الانقسامات في الائتلاف اليميني الحاكم، وتراجع شعبيتها، والضغوط الدولية المتزايدة؛ فمستقبل "نتنياهو" وحكومته مظلم، وقد يكون الاتفاق بداية لنهاية عهد "نتنياهو" السياسي.

بعد الإعلان عن الاتفاق، تصاعدت الانقسامات داخل الحكومة "الإسرائيلية" اليمينية الصهيونية المتطرفة في ذاتها، لا سيما بين التيار الصهيوني الديني المتشدد الأشد تطرفاً الذي يمثله وزراء مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، وبين التيار الصهيوني السياسي المتطرف ولكن الأكثر براغماتية ممثلاً بنتنياهو.

يرى الوزراء المتشددون أن الاتفاق يُضعف الردع "الإسرائيلي"، ويُعتبر بمثابة انتصار رمزي للمقاومة الفلسطينية، مما يقوّض الرواية الصهيونية المبنية على استعراض القوة والسيطرة المطلقة، وأسطورة التفوق والجيش الي لا يُقهر وغيرها من السرديات. كما أن الاتفاق يعيق مشاريع الضم التدريجي للضفة الغربية، وهو ما يعدّ هدفاً مركزياً للتيار المتشدد.

تخلّي الكيان بموجب الاتفاق- إذ طبق- عن مواقع استراتيجية مثل محور صلاح الدين ومعبر رفح أثار قلقاً كبيراً بين المتشددين، الذين يرون في ذلك تراجعاً في السيطرة الأمنية، وفرصة للمقاومة لإعادة تسليح نفسها وهو ما يُثير جنون المستويات الأمنية الصهيونية، كذلك، فإن قبول

الاتفاق بعد وعود اليمين المتطرف بالتصعيد أفقدهم مصداقيتهم أمام قاعدتهم الشعبية، المتمثلة في المستوطنين والجماعات الأكثر تطرفاً.

تداعيات الاتفاق على حكومة "نتنياهو"

كان اتفاق وقف اطلاق النار بمثابة زلزلة سياسية في الأوساط الصهيونية، وقد أثّرت على حكومة نتنياهو، من عدة جوانب، منها انسحاب شركاء الائتلاف، باستقالة إيتمار بن غفير وسحب حزبه من الائتلاف ما يهدد استقرار حكومة "نتنياهو"، خاصة أن نتنياهو يعتمد بشكل كبير على دعم الأحزاب اليمينية المتطرفة. هذا الانسحاب قد يشجع أحزاباً أخرى على اتخاذ خطوات مماثلة، مما يزيد احتمالية فقدان الأغلبية البرلمانية واللجوء إلى انتخابات مبكرة.

كما أثار الاتفاق موجة انتقادات واسعة داخل المجتمع اليهودي، خاصة بين المستوطنين المتطرفين، الذين يعتبرونه دليلاً على فشل حكومتهم في تحقيق الأمن وردع المقاومة. استطلاعات الرأي والتقديرات الأخيرة تشير إلى انخفاض حاد في شعبية "نتنياهو"، حيث يراه العديد من "الإسرائيليين" قائداً ضعيفاً في مواجهة التحديات. وشهد الكيان احتجاجات واسعة في الأسابيع الأخيرة، سواء بسبب الحرب أو السياسات الداخلية مثل التعديلات القضائية، مما يعكس تصاعد حالة السخط الشعبي ضد "نتنياهو" وحكومته، التي تعاني من أزمة سياسية من قبل "طوفان الأقصى" أكتوبر 2023م.

جاء الاتفاق تحت ضغوط مكثفة من الولايات المتحدة ودول أخرى لتجنب أزمة إنسانية أوسع في غزة وإيقاف للإبادة الجماعية، ولارتدادات الحرب في غزة على المنطقة عموماً. فدفعت إدارة بايدن المنقضية وإدارة "ترامب" القادمة نحو الاتفاق-لحساباتها الخاصة-، مما أجبر "نتنياهو" على تقديم تنازلات أثرت سلباً على صورته كزعيم قوي، بالإضافة إلى ذلك، تصاعدت الانتقادات الدولية لـ"إسرائيل" بسبب الجرائم المرتكبة في غزة، وهناك مذكرة اعتقال بحق نتنياهو ووزير دفاعه السابق، وقيادات عسكرية كبيرة، مما زاد من عزلتها الدولية وأضعف موقفها التفاوضي، أمام المقاومة الفلسطينية التي رفضت تقديم التنازل في القضايا الجوهرية.

استمرار الانقسامات داخل حكومة نتنياهو-التي تتعمق كل يوم- قد يؤدي إلى تفككها والدعوة إلى انتخابات مبكرة والاطاحة به، خاصة مع سعي المعارضة بقيادة يائير لابيد وبيني غانتس لاستغلال الوضع الراهن.

خـــــتاماً:

يُشكل اتفاق وقف إطلاق النار الأخير محطة فارقة في الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي" فهو متعلق بمعركة "طوفان الأقصى" التي لم يشهدها تاريخ الصراع العربي "الإسرائيلي"، حيث كشف عن قوة المقاومة الفلسطينية وتجسّدت فيها إلى حد ما وحدة الساحات-باستثناء النظام السوري الساقط-، وأظهرت ضعف الموقف "الإسرائيلي" في مواجهة التحديات العسكرية والسياسية الجديدة.

في الوقت ذاته، يضع هذا الاتفاق حكومة "نتنياهو" المتطرفة في موقف حرج داخلياً وخارجياً، ويُبرز أهمية الضغط الدولي والإقليمي المساند للشعب الفلسطيني، والعمل العسكري المقاوم الداخلي الذي لم يتوقف في التوصل إلى الاتفاق.

ومع دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، تبقى الأنظار متجهة إلى مدى الالتزام به، وتأثيره على مستقبل القضية الفلسطينية.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات